بتمويل من
الإتحاد الأوروبي

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

UNDP

دراسة تشخيصية

الواقع الاقتصادي، وبيئة الأعمال، والقطاعات المنتجة

محافظة تعز

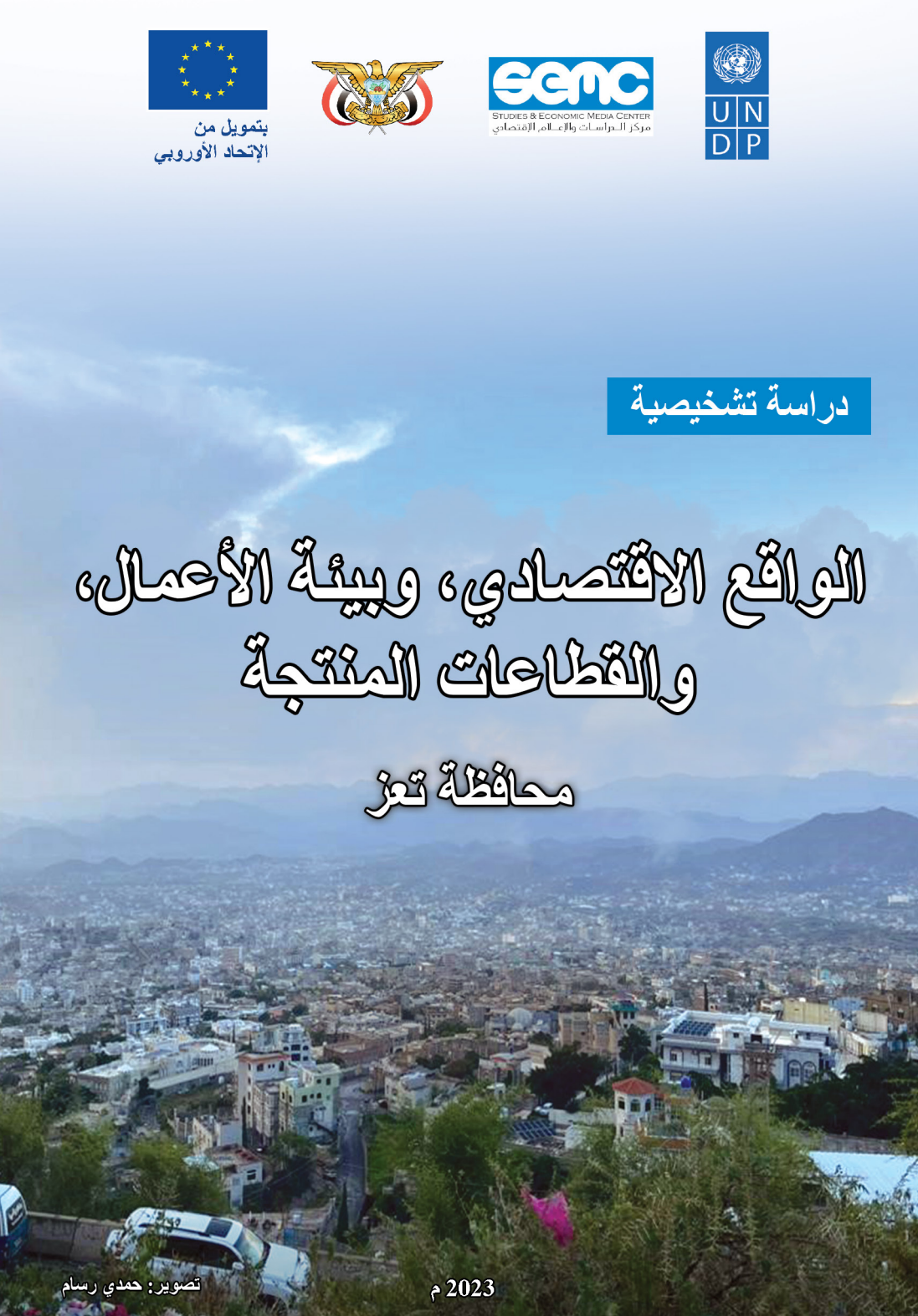

تصوير: حمدي رسام

2023 م

الواقع الاقتصادي، وبيئة الأعمال، والقطاعات المنتجة

محافظة تعز
2023م

تم إعداد هذه الدراسة ضمن مشروع تعزيز المرونة المؤسسة والاقتصادية في اليمن (سيري)، مكون التنمية الاقتصادية المحلية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بتمويل من الإتحاد الأوروبي، وبالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية

بتمويل من
الإتحاد الأوروبي

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

جدول المحتويات

- خلفية عامة 4
- ملخص تنفيذي 7
- أهداف ومنهجية الدراسة 9
  - الجلسات النقاشية المركزة والمقابلات المعمقة 11
  - جلسة تحليل نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات 13
  - ورشة عمل للتحقق من مخرجات الدراسة 13
- الوضع الاقتصادي والتنموي في المحافظة 14
  - الأداء الاقتصادي الكلي 15
  - الموارد المالية والبشرية في محافظة تعز 16
  - دور القطاع الخاص 18
  - الفرص الاقتصادية للمرأة 18
  - آثار الحرب على المحافظة 19
- واقع البنى التحتية الأساسية والخدمات 20
- القطاعات الاقتصادية الفائدة في المحافظة 22
- الموارد الكامنة في المحافظة 25
- الفرص الاقتصادية والاستثمارية الحالية 27
- المنشآت الاقتصادية القائدة في المحافظة 29
- أداء السلطة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية 30
- التحديات التي تواجهها المحافظة 31
- السياسات والإجراءات اللازمة لتنمية المحافظة 32
- خطوات عملية نحو التنمية المستدامة 37
- الملحقات 47

تصوير: أمة الرحمن العفوري

تقع محافظة تعز إلى جنوب العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي 256 كم، وتنقسم المحافظة إدارياً إلى 23 مديرية، وتصل مساحة المحافظة إلى 10 ألف [1] كم2، وتعد مدينة تعز مركز المحافظة. كما تطل المحافظة على الساحل الغربي للبحر الأحمر ويوجد فيها أحد أقدم الموانئ اليمنية «ميناء المخا»، وتشرف على أحد أهم الممرات البحرية الدولية «باب المندب»، خريطة1. وتعد محافظة تعز من أكبر المحافظات في اليمن من حيث عدد السكان، حيث تشير التقديرات إلى بلوغ عدد سكان المحافظة في العام 2022 حوالي 3.48 مليون نسمة [2] يمثلون نحو 11 % من إجمالي عدد السكان في اليمن، نزح منهم جراء ظروف الصراع والحرب إلى المحافظات الأخرى حوالي 412 ألف نازح [3].

خريطة محافظة تعز، المركز الوطني للمعلومات، المرجع: https://shorturl.at/aefJY

1 - المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/gover/taiz/brife/
2 - المجلس الوطني للسكان والجهاز المركزي للإحصاء، الاسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية 2005 – 2025، صنعاء 2012.
3 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 68، يناير 2022.

تتميز محافظة تعز بتنوع تضاريسها ما بين الجبال والوديان والسهول الساحلية الواقعة على الشريط الساحلي الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الأمر الذي أسهم في تنوع المناخ في المحافظة وتعدد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يمارسها سكان المحافظة والتي من أهمها: الزراعة والري وصيد الأسماك، فضلاً عن ممارسة النشاط الصناعي والتجاري والخدمي، حيث يوجد في المحافظة العديد من المنشآت الصناعية الهامة، كصناعة الإسمنت والصناعات الغذائية المتنوعة، كما تضم المجموعة عدداً من المجموعات التجارية والاقتصادية على مستوى اليمن.

تمتلك المحافظة الكثير من الموارد الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى اليمن، وأبرزها الموارد البشرية المؤهلة والمنتشرة في أغلب المحافظات اليمنية، إلى جانب الموارد الطبيعية كالمعادن المختلفة والصخور الإنشائية والموارد الزراعية والثروة السمكية والحيوانية، والعديد من المقومات السياحية.

تحتل المحافظة أهمية كبيرة على مستوى الجمهورية اليمنية تأتي من كونها مركزاً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً مهماً ومؤثراً في بقية المحافظات اليمنية، فضلاً عن موقعها المتوسط والذي يربط بين المحافظات الشمالية والجنوبية من جهة ومن جهة أخرى بين المحافظات الغربية والشرقية، الأمر الذي جعلها واحدة من أولى النقاط الساخنة للحرب منذ بداية الصراع والحرب في العام 2015 وحتى يومنا هذا، لتكون بذلك من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالحرب الدائرة منذ العام 2015، وشهدت أعلى النسب من حجم الأضرار على مستوى المدن اليمنية وفقاً لتقييم البنك الدولي 2020، والذي يشير إلى تضرر حوالي 52 % [4] من الأصول والممتلكات في مدينة تعز والتي تأتي في المركز الثاني بعد صعدة والمتضررة بنسبة 67 % من إجمالي الأصول. كما تعاني مدينة تعز من حصار خانق ممتد لأكثر من تسع سنوات أسهم في زيادة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

تصوير: أمة الرحمن العفوري

4 - البنك الدولي، التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) المرحلة الثالثة 2020.

ملخص تنفيذي

تصوير: حمدي رسام

تقدم الدراسة تصورا عن الوضع الاقتصادي، والفرص الاقتصادية، والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية المحلية في محافظة تعز، وذلك من خلال دراسة مكتبية لجمع البيانات الثانوية، وعمل ميداني لجمع بيانات أولية عن طريق الجلسات النقاشية المركزة، والمقابلات المعمقة، وجلسة تحليل نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، وورشة عمل للتحقق من مخرجات الدراسة.

فعلى مستوى الأداء الاقتصادي الكلي تساهم تعز بنسبة كبيرة، حوالي 9.7 %، في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لليمن، خلال العام 2020، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى توفر الأيدي العاملة الماهرة، وتنوع الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب مساهمتها الكبيرة في الناتج الصناعي اليمني كونها من أكثر المحافظات الحاضنة للصناعات الوطنية. ومع ذلك يرى المشاركون في الدراسة الميدانية أن إسهام محافظة تعز في الأداء الاقتصادي اليمني يمكن أكثر مما هو عليه اليوم، لو لا الحرب، وتداعياتها.

وعلى مستوى الموارد المالية، تعاني تعز من انخفاض مستوى الموارد المالية المحلية، بسبب ظروف الحرب والانقسام الجغرافي الذي تعاني منه محافظة تعز ما بين الحكومة والشرعية وجماعة الحوثيين. إلا ان مستوى الموارد المالية للمحافظة قد شهد تحسناً ملحوظاً حيث ارتفعت إجمالي الموارد المالية للمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية من 5.1 مليار ريال عام 2018 إلى حوالي 21 مليار ريال في العام 2022 وبمتوسط نمو سنوي يصل إلى 43 %. أما الموارد البشرية، في المحافظة فتعتبر جيدة فنيا واداريا، وتتركز في قطاع الخدمات بأنشطته المختلفة من تجارة ونقل ومطاعم وفنادق وغيرها، يليهم العاملين في القطاع الصناعي.

وعن دور القطاع الخاص في تعز يعتقد المشاركون في الدراسة الميدانية أنه تراجع بشكل كبير خلال السنوات الماضية بسبب تأثر أنشطته بالحرب وتبعاتها، كما ذكروا أن الانقسام الحاصل في المحافظة بين أطراف الصراع، أدى الى تغيير في تركيبة القطاع الخاص، والتي أزدهر خلالها اقتصاد الحرب، وازدهرت فيها الأنشطة الغير رسمية، وبالتالي ظهرت شركات تجارية جديدة، وأخرى اختفت. كما أفاد المشاركون في الدراسة الميدانية أن للمرأة التعزية حضور قوي في المجتمع، ولها مشاريع صغيرة في القطاعات التجارية، والزراعية والحيوانية، والحرفية. لكنهم أضافوا أنه لا يزال هنالك إمكانية كبيرة لتنمية المرأة بشكل عام والمرأة الريفي. وذكرت الدراسة أن هنالك تحسن طفيف لعدد من الأنشطة النسائية، والذي قد يعود ذلك الى الدعم الذي تلقته من قبل المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص.

كما أفاد المشاركون في الدراسة الميدانية أن للحرب القائمة آثاراً اقتصادية شديدة على المحافظة تمثلت في الانفلات الأمني، والانقسام في المؤسسات الحكومية، وانقسام العملة وتراجع قيمتها، وهجرة رأس المال والكفاءات من أكاديميين، وأطباء، ومهندسين، وفنيين وغيرهم، وافلاس كثير من الشركات التجارية، وتوقف الشركات الصناعية الكبرى تقريباً لفترات متقطعة، واغلاق بعض المصانع، واغلاق بعض الاحياء (مناطق التماس) وهجرة أهلها ، وتدمير المنشآت فيها. كما تسبب الصراع المسلح في تعطيل البنى التحتية العامة، والخاصة. كما يوجد أكثر من 1.7 مليون شخص في محافظة تعز بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية سواءً في جانب الغذاء، أو المأوى، أو التعليم، أو الصحة، أو المياه، أو غيرها من الاحتياجات ذات العلاقة بالنية التحتية الأساسية.

أما القطاعات الاقتصادية الرائدة في المحافظة فيمثل قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات الاقتصادية، يليه القطاع الصناعي، ثم يأتي القطاع الزراعي، ونشاط الرعي، وتربية الحيوانات،

كما يمثل القطاع السمكي أحد الركائز الاقتصادية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة. كما تمتلك محافظة تعز الكثير من الموارد الكامنة، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالموارد البشرية، والبيوت التجارية والصناعية، والموارد الزراعية، والموارد السمكية، والموارد الصناعية، والموارد المعدنية، وموارد الطاقة المتجددة، والموارد السياحية، وبرامج الدعم المقدمة من الجهات المانحة والمنظمات الأجنبية. أما المنشآت الاقتصادية القائدة في المحافظة فتتمثل في محطات الطاقة الكهربائية، وميناء المخا التجاري، ومطار تعز الدولي ومطار المخا الجديد، ومصنع البرح للإسمنت، والمنشآت الصناعية الخاصة وبالأخص في منطقة الحوبان.

كما أن هنالك العديد من التحديات التي تواجهها المحافظة كاستمرار حالة الحصار والحرب، ومحدودية وضعف الموارد المالية المحلية، وضعف البنية التحتية، وتدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهجرة الكفاءات من المحافظة، وضعف الثقة في المؤسسات العامة، وضعف الطاقة وارتفاع تكاليفها، ومحدودية مصادر المياه، وارتفاع المخاطر والتهديدات الناتجة عن التغيرات المناخية.

ولتحفيز التنمية المحلية في تعز، تركز التوصيات على ضرورة تعزيز الأمن، وتوفير الدعم المالي، وإشراك القطاع الخاص من خلال مجلس الشراكة الاقتصادية بالمحافظة، واستعادة الخدمات، وتمكين الفئات الضعيفة. كما تشمل الأولويات فتح الطرق، وحل الصراعات، وجذب الاستثمار، وبناء البنية التحتية، وتحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز تعليم النساء والشباب. وبشكل عام، فان الهدف هو خلق بيئة مستقرة، وآمنة لتحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي.

تصوير: محمد علي محروس

أهداف ومنهجية الدراسة

تصوير: أمة الرحمن العفوري

هدفت الدراسة الى تقديم تصور شامل عن الوضع الاقتصادي، والفرص الاقتصادية، والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى محافظة تعز، بحسب الشروط المرجعية ملحق (1)، كما أن الأهداف التفصيلية للدراسة هي كالتالي:

- تقييم على الوضع الاقتصادي الحالي.
- تقييم القطاعات الاقتصادية الرائدة.
- التعرف على إمكانات النمو والتنمية، والفرص الاقتصادية المتاحة.
- تحديد المعوقات والتحديات المحتملة أمام النمو الاقتصادي والتنمية.
- تقديم التوصيات والمقترحات لواضعي السياسات والأطراف ذات العلاقة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المحلية.

وجمعت المنهجية المستخدمة في الدراسة ما بين البحث في المصادر الثانوية (الدراسة المكتبية) والمتمثلة في الدراسات والتقارير والبيانات الإحصائية المنشورة ذات العلاقة بالمحافظة، إلى جانب المصادر الأولية (الدراسة الميدانية) المتمثلة في إقامة الجلسات النقاشية المركزة والمقابلات المعمقة، وتحليل عوامل القوة والضعف، والفرص والتهديدات SWOT، وورشة التحقق مع المختصين من الجهات الحكومية المختلفة وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والنساء في المحافظة. وقد شارك في الدراسة 78 مستجيب 21 % منهم من النساء، والتفصيل في الأقسام التالية.

الجلسات النقاشية المركزة والمقابلات المعمقة:

تم إجراء جمع البيانات الميدانية خلال الفترة 14 سبتمبر - 4 أكتوبر 2023 في محافظة تعز، حيث حضرها 33 مستجيباً بنسبة استجابة 100 %. 18 % منهم تمت مقابلتهم منها من خلال مقابلات مع فردية، والأغلبية، 82 %، كانوا جزءًا من مناقشات مجموعة التركيز. كانت الأغلبية من المشاركين، 87.9 % من الذكور و12.1 % فقط من الإناث، الشكل 1.

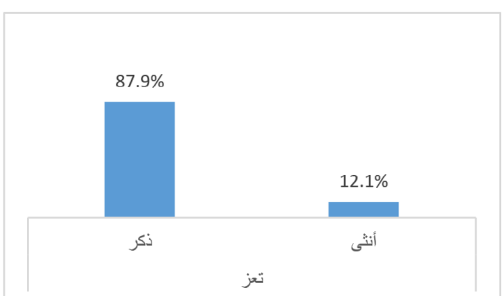

شكل 1: المشاركون بحسب الجنس

وبشكل عام، فقد تبين أن أفراد العينة لديهم تحصيل تعليمي جيد مقارنة مع نظرائهم في دراسات المحافظات الأخرى. حيث أفاد المشاركون خاصة الذكور بتحصيلهم التعليمي العالي، إذ نجد 54.5 % منهم حاصلون على درجة البكالوريوس، و21.2 % على درجة الماجستير، و12.1 % على درجة الدكتوراه. أما الإناث المشاركات عن مستويات جيدة في التحصيل العلمي، إذ أن 9.1 % حاصلات على درجة البكالوريوس، و3 % حاصلات على درجة الدكتوراه، الشكل 2.

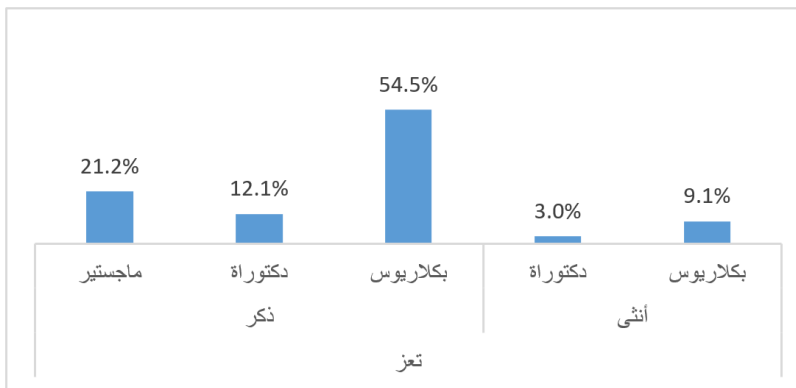

شكل 2: مؤهلات المشاركين

كما تشير البيانات إلى أن غالبية المستجيبين ينتمون الى السلطات المحلية بنسبة 45.5 % (42.4% ذكور، و3.0 % من الاناث)، يليهم ممثلو منظمات المجتمع المدني بنسبة 33.3 % (27. 3 % ذكور و6.1 % إناث)، ثم القطاع الخاص بنسبة 21.2 % (18.2 % ذكور و3.0 % إناث)، شكل 3.

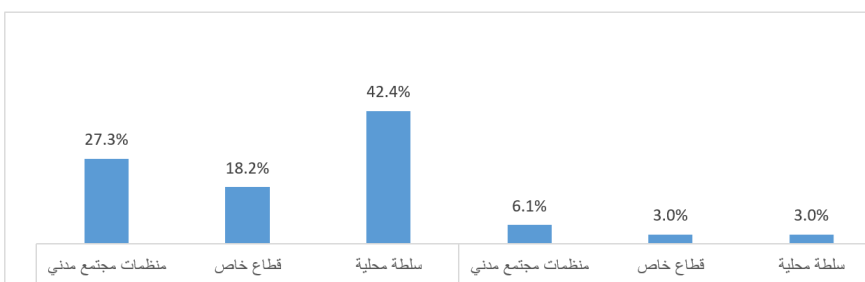

شكل 3: المشاركون بحسب القطاع

جلسة تحليل نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات

بعد الانتهاء من كتابة مخرجات المراجعة المكتبية، والجلسات النقاشية المركزة والمقابلات المعمقة، قام فريق الدراسة بعرضها على فريق سفراء التنمية في محافظة تعز، والذين على ضوئها قاموا بإجراء تحليل نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات في 19 أكتوبر 2023 في محافظة تعز وفق النموذج المعد مسبقا، وأخرجوه بشكله النهائي، ملحق (2). حيث حضر الجلسة 11 مشاركاً، 27 % منهم اناث، 54.4 % يحملون درجة الماجستير، و45.5 % يحملون درجة البكالوريوس. كما أن 45.5 % ينتمون الى السلطة المحلية، 45.5 % ينتمون الى القطاع الخاص، و9.1 % ينتمون الى منظمات المجتمع المدني، شكل 4.

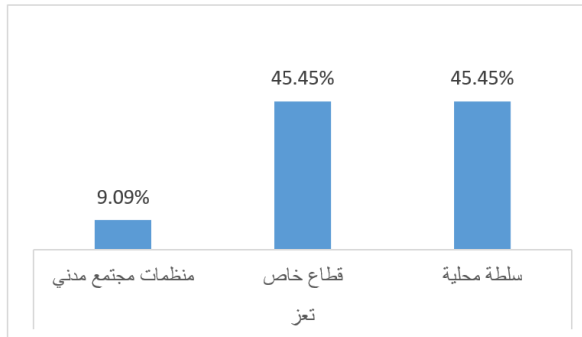

شكل 4:المشاركون في الحلقة بحسب القطاع

ورشة عمل للتحقق من مخرجات الدراسة

تم تنفيذ ورشة عمل التحقق من الدراسة في مدينة تعز في يوم 6 نوفمبر 2023. حيث اجتمع 34 مشاركا من ذوي العلاقة، 26 % منهم من النساء، 59 % من ممثلي السلطة المحلية، 18 % من ممثلي القطاع الخاص، 24 % من ممثلي منظمات المجتمع المدني. حيث تم عرض الدراسة، ومخرجاتها، وتم مراجعة وتقديم تعليقات حول تصميم الدراسة والمنهجية، والتوصيات الخاصة بالثلاث الفئات المستهدفة في الدراسة من خلال نموذج تم تعبئته. كما أضافت الورشة المتطلبات، والقيود المحتملة في تنفيذ بعض التوصيات، ملحق (3).

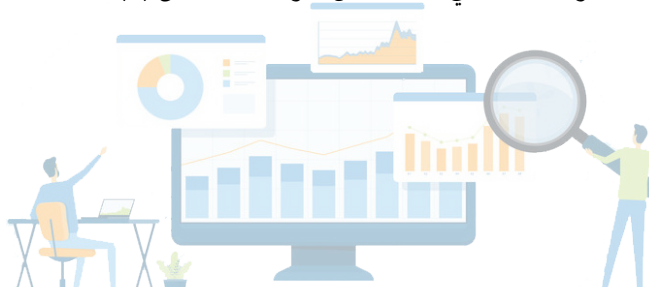

الوضع الاقتصادي والتنموي في المحافظة

تصوير: فراس محمد

الأداء الاقتصادي الكلي

على الرغم من عدم احتواء محافظة تعز على صناعات استخراجية مثل النفط والغاز والمعادن، أو اعتبارها محافظة زراعية هامة، إلا أنها تساهم بنسبة كبيرة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لليمن، حيث قدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الجاري خلال العام 2020 بحوالي 9.7 % وبناتج يصل إلى 681 مليار ريال [5]، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى توفر الأيدي العاملة الماهرة، وتنوع الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب مساهمتها الكبيرة في الناتج الصناعي اليمني كونها من أكثر المحافظات الحاضنة للصناعات الوطنية، ويمكن إبراز العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أسهمت في الأداء الاقتصادي الحالي للمحافظة في:

1. زيادة عدد السكان في المحافظة، وبالتالي تزايد أعداد ونسبة القوى العاملة في المحافظة لتصل إلى حوالي 459 ألف عامل يمثلون حوالي 10.2 % [6] من إجمالي القوى العاملة في اليمن عام 2020 ساهموا وبصورة كبيرة تكوين الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. تنوع الأنشطة التي تمارس في إطار المحافظة من زراعة، وصناعة، وصيد، وتجارة، وتقديم الخدمات المختلفة.

3. استمرارية عمل القطاعات الاقتصادية الهامة في المحافظة بوتيرة مقاربة لعملها في السنوات السابقة للحرب وبالأخص قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة، وزيادة إسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لليمن خلال السنوات 2015 – 2020، أما الصيد فكان عمليا متوقف في تلك الفترة.

ومع ذلك يرى المشاركون في الدراسة الميدانية أن إسهام محافظة تعز في الأداء الاقتصادي اليمني كان يمكن أكثر مما هو واقع اليوم، لكنها كباقي المحافظات الأخرى، تعيش حالة انكماش اقتصادي، وتراجع كبير في النشاط التجاري والإنتاجي، وتدمير جزئي وكلي للبنى التحتية، وارتفاع معدل البطالة، وتفشي ممارسات الفساد. فهناك تداخل واشكالات بين السلطة المحلية والمركزية من حيث الموارد، مما أدى إلى تدني مستوى دخل الفرد بصورة كبيرة كونها من المحافظات التي كانت وما زالت مسرحا للحرب.

5 - تقديرات فريق الدراسة بالاعتماد على بينات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء 2020
6 - تقديرات فريق الدراسة بالاستناد إلى تقديرات السكان واعداد النازحين في اليمن والمؤشرات النهائية لمسوحات القوى العاملة في اليمن.

الموارد المالية والبشرية في محافظة تعز

تعد محافظة تعز من المحافظات التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية كالنفط والغاز في ظل انخفاض مستوى الموارد المالية المحلية، فوفقا لموازنة السلطة المحلية للعام 2014م، فقد مثلت المنح الرأسمالية والدعم المركزي 93 % تقريبا من اجمالي موارد المحافظة، في حين مثلت الموارد المحلية للمحافظة ما يقرب من 7 %[7]، تتمثل أبرزها في: الموارد المحلية المشتركة؛ إيرادات مبيعات السلع والخدمات وإيرادات الغرامات والجزاءات؛ الإيرادات الضريبية وفي مقدمتها الزكاة والضرائب على السلع والخدمات تجدر الإشارة إلى أن هذه الموارد قد تأثرت سلبا نتيجة الحرب والمواجهات المسلحة في مدينة تعز مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي العام للمحافظة.

وخلال السنوات 2015 – 2022، وعلى الرغم من ظروف الحرب والانقسام الجغرافي الذي تعاني منه محافظة تعز ما بين الحكومة والشرعية وجماعة الحوثيين، إلا ان مستوى الموارد المالية للمحافظة قد شهدت تحسناً ملحوظاً حيث ارتفعت إجمالي الموارد المالية للمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية من 5.1 مليار ريال عام 2018 إلى حوالي 21 مليار ريال في العام 2022 وبمتوسط نمو سنوي يصل إلى 43 %. حيث ارتفعت الموارد المحلية من حوالي 248 مليون ريال في العام 2018 إلى حوالي 1,630 مليون عام 2022 وبمتوسط نمو سنوي بلغ 60 % خلال الفترة، فيما زادت الموارد المركزية من 3,153 مليون ريال إلى 13,264 مليون ريال خلال الفترة وبمتوسط نمو سنوي بلغ 43 % (جدول 1) وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الموارد. ومع ذلك فقد تراجعت حصة الدعم المركزي من 93 % من إجمالي الموارد المالية لمحافظة تعز في العام 2014 إلى حوالي 63 % في عام 2022.

جدول (1) الموارد المالية المحصلة من جانب السلطات المحلية لمحافظة عدن لعام 2022

البيان	العام					متوسط معدل النمو السنوية %
	2018	2019	2020	2021	2022	
الموارد المحلية	248.2	103.7	872.8	1.323.4	1.629.5	% 60
الموارد المشتركة	865.1	341.2	1.710.9	1.970.7	3.533.3	% 42
الحصة من الموارد المشتركة	808.2	305.0	1.508.5	2.100.2	2.561.2	% 33
الموارد المركزية	3.152.5	8.618.3	11.323.9	12.217.7	13.264.0	% 43
الإجمالي العام	5.074.0	9.368.2	15.416.1	17.611.9	20.987.9	% 43

المصدر: محافظة تعز، مكتب التخطيط والتعاون الدولي

7 - الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، قطاع الموازنة، تقديرات موازنة السلطة المحلية للسنة المالية 2014م.

وتبين الدراسة الميدانية أن محافظة تعز في الوقت الراهن تعتمد على إيرادات الضرائب وتحصيل الرسوم المحلية أو المضافة على الضرائب -رسوم الخدمات، والدعم المركزي الذي أفاد بعض المشاركين أنه متوقف حالياً. علماً أن الموارد التي يتم تحصيلها من جزء من المحافظة فقط بينما يقوم الحوثيون بتحصيل وجباية الموارد في المناطق التي تحت سيطرتهم وأهمها منطقة الحوبان ذات الثقل الاقتصادي والمالي في المحافظة. وبالتالي فإن ما يتم تحصيله يعتبر في الحدود الدنيا، كما أن تعز من المحافظات التي تأثرت بهجرة رأس المال، والموارد البشرية بشكل كبير.

وعلى مستوى الموارد البشرية، يبين تحليل واقع الموارد البشرية والتقنية في المحافظة مستوىً جيداً من القدرات الفنية والإدارية التي تملكها محافظة تعز، حيث تشير بيانات القوى العاملة في اليمن [8] للعام 2014 أن جزء كبير من العمالة في المحافظة يعملون في قطاع الخدمات بأنشطته المختلفة من تجارة ونقل ومطاعم وفنادق وغيرها من الأنشطة وبنسبة تصل 57 % من إجمالي العاملين في المحافظة. يليهم العاملين في القطاع الصناعي بنسبة 22 %، ثم العاملين في الأنشطة الزراعية بنسبة 21 %. كما تضم السلطة المحلية والمكاتب الوظيفية عدداً كبيراً من الموظفين البعض منهم مؤهلين بصورة جيدة، وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية والتي يرى المشاركون فيها إن المحافظة تمتلك موارد بشرية مؤهلة من حيث التعليم، وتلبي احتياجات سوق العمل بالرغم من نزوح بعضها، بسبب الحرب المستمرة والحصار وقطع الطرق الرئيسية بين المديريات. إلا أنهم يرون أن سياسات التعيينات القائمة على الولاءات قد أثرت سلبا على كفاءة الكادر المستقطب حديثا، فضلاً عن تراجع في أعداد الكفاءات الفنية والتقنية في المحافظة في السنوات الأخيرة بسبب غياب التمويل لتغطية نفقات التشغيل، ومرتبات العاملين في مؤسسات التعليم الفني والمهني بشكل كافي، وصيانة، وتحديث مستلزمات تلك المؤسسات. والجدير بالذكر أن السلطة المحلية قامت بتقييم الاحتياجات التدريبية لمنتسبي السلطة المحلية للمحافظة للفترة 2023-2027.

وبحسب البيانات المتاحة[9] ، فإن عدد العاملين في أجهزة السلطة المحلية في محافظة تعز يصل إلى حوالي 54.869 موظف أغلبهم في قطاع التعليم وبعدد يصل إلى حوالي 43.635 موظف وبنسبة 80 % من إجمالي الموظفين في المحافظة. يليهم الموظفون في قطاع الصحة بحوالي 4,323 موظف وبنسبة 8 % من إجمالي الموظفين، ثم الموظفون في قطاع التعليم الفني والمهني بحوالي 1.386 موظف وبنسبة 3 % من إجمالي الموظفين. من ناحية ثانية تشارك المرأة في محافظة تعز بقوة في العمل الحكومي، حيث يصل أعداد الموظفات إلى حوالي 12.525 موظفة وبنسبة 27 % من إجمالي الموظفين في أجهزة السلطة المحلية في تعز.

8 - منظمة العمل الدولية، والجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014.
9 - محافظة تعز، مكتب التخطيط والتعاون الدولي.

دور القطاع الخاص

يعتقد المشاركون في الدراسة الميدانية أن دور القطاع الخاص في المحافظة قد تراجع بشكل كبير خلال السنوات الماضية بسبب تأثر أنشطته بالحرب الدائرة في المحافظة والتي سببت ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج، وصعوبة / انقطاع المواصلات، وانقطاع/ارتفاع كلفة المشتقات النفطية، وزيادة الجبايات، وهجرة رأس المال، وانخفاض القوة الشرائية للأفراد.

كما ذكروا أن الانقسام الحاصل في المحافظة بين أطراف الصراع، أدى الى تغيير في تركيبة القطاع الخاص، والتي أزدهر خلالها اقتصاد الحرب، وازدهرت فيها الأنشطة الغير رسمية، وبالتالي ظهرت شركات تجارية جديدة، وأخرى اختفت. كما أفاد أحد المشاركين عن تعرض ما يربوا على مائتين وثلاثين منشأة تابعة للقطاع الخاص لأضرار متفاوتة في المحافظة. كما أفادوا أن هناك ضعف ثقة بين القطاع العام والخاص، ولكن برغم ذلك قدم القطاع الخاص دور اجتماعي جيد وذلك بتوزيع المساعدات الاغاثية كما تبنى توفير المياه إلى كثير من الأحياء في المدينة، وساهم في تمويل بعض المراكز الصحية، وتبنى دعم مركز القلب المشروع الحيوي النوعي في المحافظة والذي تغطي خدماته جميع المحافظات. كما يساهم القطاع الخاص في تمويل مركز الأمل لعلاج مرضى السرطان. كما تبنى القطاع الخاص رصف بعض الطرقات الفرعية البديلة والتي تربط المديريات ببعضها، وذلك بعد قطع الطرقات الرئيسية واستمرار قطعها حتى يومنا هذا. ويساهم القطاع الخاص في مشاريع اغاثية وتنموية إما عبر مؤسسات تابعة له أو عبر جمعيات ومنظمات محلية.

ان توفير البيئة الآمنة، والمناسبة للقطاع الخاص في ظل الامكانيات المتاحة سيكون له مردود في زيادة معدلات الانتاج والتشغيل، وتحصيل الموارد، وتحسين مستوى الدخل، وتراجع نسب البطالة، وعودة رأس المال، وتحسين تحسن مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية.

بحسب إفادة أحد منتسبي القطاع الخاص - محافظة تعز

الفرص الاقتصادية للمرأة

بالنسبة لمشاريع سيدات الأعمال عموما فقد شهدت تحسناً مقارنة بما كان قبل الحرب بالرغم من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أفادت العديد من سيدات الأعمال أن مشاريعهن تحسنت، وهنالك مشاريع نسوية جديدة أنشأت، وذلك يعود الى الدعم الذي تلقيته من قبل المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص.

كما أفاد المشاركون في الدراسة الميدانية أن للمرأة التعزية حضور قوي في المجتمع، ولها مشاريع صغيرة في القطاعات التجارية، والزراعية والحيوانية، والحرفية. لكنهم أضافوا أنه لا يزال هنالك إمكانية كبيرة لتنمية المرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص بشكل خاص في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، ومعامل الإنتاج الغذائي، وإنتاج المصنوعات الحرفية، والمشغولات اليدوية. وبالتالي فان المرأة بحاجة الى تمكين اقتصادي يتضمن تنمية المهارات، والتشجيع والتحفيز من قبل السلطة المحلية، وتسهيل الوصول الى التمويل والى مدخلات الإنتاج، والتسويق بدعم من منظمات المجتمع المدني والجهات الدعمة. كما يوصي بعض المشاركين بإمكانيه توفير تمويل للأنشطة النسوية بدون فوائد، وإقامة المعارض المشجعة لمنتجات المرأة ويمكن ذلك من خلال استغلال الأراضي التابعة للدولة في المحافظة. كما يجب تفعيل أداء المؤسسات الحكومية المستهدفة للمرأة، والمراكز والهيئات النسوية في الغرفة التجارية، والمنظمات الغير حكومية، والدعم الموجه للأنشطة الريفية، وزيادة الانتاج الزراعي. كما ان من برامج تمكين المرأة اقتصاديا الاهتمام برفع مستوى التعليم، وبرامج محو الأمية، وبرامج التأهيل المهني، والتدريب على المهارات الحياتية والمهنية وريادة الأعمال، والتدريب على مهارات صنع القرار.

آثار الحرب على المحافظة

أفاد المشاركون في الدراسة الميدانية أن للحرب القائمة آثاراً اقتصادية شديدة على المحافظة تمثلت في الانفلات الأمني، والانقسام في المؤسسات الحكومية، وانقسام العملة وتراجع قيمتها، وهجرة رأس المال والكفاءات من أكاديميين، وأطباء، ومهندسين، وفنيين وغيرهم، وافلاس كثير من الشركات التجارية، وتوقف الشركات الصناعية الكبرى تقريباً لفترات متقطعة، واغلاق بعض الاحياء (مناطق التماس) وهجرة أهلها، وتدمير المنشآت فيها. كما تسبب الصراع المسلح في تعطيل البنى التحتية العامة، والخاصة، والتي طالها التدمير الكلي أو الجزئي، وغلق الطرقات الرئيسية، وانقطاع شبكات الكهرباء والمياه، وتدمير بنية القطاع السمكي في الساحل، والقوارب، ومناطق الانزال السمكي، وتجريف الثروة السمكية من قبل القوارب الأجنبية، وتعرض القطاع السياحي للتدمير اما بشكل كامل أو بشكل جزئي كقلعة القاهرة الاثرية، مما أدى الى تناقص الإيرادات، وتوقف الخدمات والأنشطة الاستثمارية في ظل عدم القدرة على دفع فاتورة إعادة التأهيل والاعمار. وبالتالي توقفت المرتبات في القطاع الحكومي، وفقد الكثير من موظفي القطاع الخاص وظائفهم، مما زاد من معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، واتساع رقعة الفقر.

كما أفاد المشاركون أن استمرار الحرب، وعدم الاستقرار السياسي قد أضعف دور السلطة المركزية في المحافظة، وكذلك السلطات المحلية والتي لم يعد لها القدرة على القيام بأي أنشطة، أو برامج تنموية لاستعادة ثقة المواطن. كما حالت الحرب دون استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية الكامنة في المحافظة، وأضعفت من قدرات الموظفين في مؤسسات السلطة المحلية، وعمقت الانقسامات المجتمعية، وتسببت في انعدام الثقة بين الحكومة، والقطاع الخاص.

واقع البنى التحتية الأساسية والخدمات

تصوير: مجاهد حمود

نتيجة لاستمرار ظروف الحصار والحرب الذي تعاني منه محافظة تعز فإن الوضع الإنساني في المحافظة صعب جداً، حيث تشير التقارير الأممية [10] إلى وجود أكثر من 1.7 مليون شخص في محافظة تعز بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية منهم أكثر 283 ألف نازح من ذوي الاحتياج الشديد جراء النقص الكبير في مستوى الخدمات الأساسية في المحافظة سواءً في جانب الغذاء، أو المأوى، أو التعليم، أو الصحة، أو المياه، أو غيرها من الاحتياجات ذات العلاقة بالبنية التحتية الأساسية . حيث قدرت الاحتياجات الإنسانية الطارئة للمحافظة ب 94.3 مليون دولار [11].

- وبحسب البيانات المتوفرة، يمكن التطرق إلى مستوى الخدمات المتوفرة في المحافظة. حيث تتوفر الخدمات الصحية للسكان من خلال المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية المختلفة والتي تضرر جزء منها جراء الصراع والحرب، وتعمل السلطة المحلية في المحافظة بالتعاون مع المنظمات المانحة على دعم استمرار تقديم تلك الخدمات، ومع نهاية العام 2022 كانت الخدمات الصحية في المحافظة تقدم من خلال 305 مستشفى ومركز ووحدة صحية منها 8 مراكز صحية مركزية، 8 مستشفيات عامة، و8 مستشفيات ريفية و7 مراكز للأمومة والطفولة، و79 مركز صحي و195 وحدة صحية. مع العلم أن مستوى التغطية الصحية في المحافظة قد شهد تراجعاً ملحوظاً خلال سنوات الحرب، حيث تعرضت حوالي 50 % من المنشآت الصحية لأضرار جراء الحرب (38 % أضرار جزئية، 12 % اضرار كلية)، كما تراجعت نسبة التغطية من الكوادر الصحية من 2.1 إلى 1.9 طبيب لكل 10 ألف شخص، فضلاً عن نقص الأدوية وهجرة الكوادر الصحية نحو الخارج أو للمحافظات الأخرى [12] . وقدرت الأضرار التي لحقت قطاع الصحة في المحافظة ب 42.5 مليون دولار [13] .
- أما في قطاع التعليم فقد تضررت البنية التحتية بشكل كبير ابتداء من حرب 2015 التي شنها الحوثي على المحافظة، والتي تسببت بالتخريب، وتهجير الكادر تأثرت منه 180 مدرسة، مما أدى الى تراجع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي الى 82 % في 2018، مقارنة ب 92 % في العام 2014. وزاد استمرار الحرب الوضع سوءا، الا أن العملية التعليمية استمرت برغم ضعف النفقات التشغيلية والتدمير في المناطق المحررة من المحافظة [14] ، وقدرت الأضرار التي لحقت قطاع التعليم في المحافظة ب 81.3 مليون دولار [15] .
- وفي جانب الكهرباء، كان معدل الحصول على الكهرباء من الشبكة العامة في العام 2014 في المحافظة يصل إلى حوالي 85 % من السكان، إلا أن جميع خدمات الكهرباء العامة قد توقفت تماماً جراء تعرض المرافق الأساسية للكهرباء (محطة عصيفره، شبكات النقل) لأضرار بالغة فضلاً عن صعوبة الحصول على وقود الديزل اللازم لتشغيل المحطات الفرعية، وبالتالي لجوء السكان إلى توفير خدمات الكهرباء بصورة تجارية أو من خلال استخدام منظومات الطاقة الشمسية الصغيرة للمنازل والمحلات.
- أما فيما يتعلق بمياه الشرب، أظهرت الإحصاءات أن نسبة الأسر في محافظة تعز التي لديها وصول إلى مصادر مياه صالحة للشرب خلال العام 2014 التي وصلت إلى 83 % من إجمالي السكان، تراجعت جراء ظروف الصراع والحرب إلى حوالي 31 % فقط [16] ، ويرجع ذلك إلى الأضرار المادية التي لحقت بأصول قطاع المياه من ناحية، ومن ناحية ثانية صعوبة الحصول على وقود الديزل اللازم لتشغيل المنشآت المائية. وبالتالي اعتمد السكان على شراء المياه من القطاع الخاص عبر صهاريج المياه الخاصة في المقام الأول، فيما يحصل بعض السكان على المياه من مصادر خيرية.

10 - مكتب تنسيق الشئون الإنسانية OCHA، النظرة العمة للاحتياجات الإنسانية – اليمن، ديسمبر 2022 https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yemen_hno_2023_ar_v2.pdf
11 - محافظة تعز، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مصفوفة الاحتياجات الإنسانية الطارئة، تعز 2023.
12 - محافظة تعز، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعز 2023 – 2025.
13 - محافظة تعز، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الاستراتيجية للاستعاد للتعافي، وإعادة الاعمار، محافظة تعز 2022 – 2024.
14 - محافظة تعز، مكتب التخطيط والتعاون الدولي، التقييم المرحلي للمؤشرات العامة لمحافظة تعز 2018 – 2022.
15 - محافظة تعز، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الاستراتيجية للاستعاد للتعافي، وإعادة الاعمار، محافظة تعز 2022 – 2024.
16 - المرجع السابق مباشرة.

القطاعات الاقتصادية الرائدة في المحافظة

تصوير: فراس محمد

تتنوع الأنشطة الاقتصادية في محافظة تعز بصورة كبيرة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة وتضاريسها الجبلية التي حالت دون توسع الرقعة الزراعية في المحافظة أسوة بمحافظات أخرى، الأمر الذي أسهم في تعدد وتنوع القطاعات الاقتصادية التي يشتغل بها سكان المحافظة، فضلاً عن زيادة معدلات الهجرة الداخلية للسكان من المحافظة نحو المحافظات الأخرى.

ويمثل قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات الاقتصادية في محافظة تعز، ويتضح ذلك من وجود النسبة الكبرى من القوى العاملة في المحافظة في قطاع الخدمات وبحوالي 57 % من إجمالي القوى العاملة في المحافظة، وقد ساعدها على ذلك تعدد البيوت التجارية في المحافظة، إلى جانب ارتفاع مستوى التعليم في المحافظة مقارنة بغيرها، وبالتالي تتنوع الأنشطة الخدمية المقدمة في إطار المحافظة. كما يحتل القطاع الصناعي أولوية مهمة في إطار القطاعات الاقتصادية العاملة في المحافظة، وتتواجد في المحافظة العديد من المجموعات الصناعية والتي أسهمت بدورها في تشغيل نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في المحافظة تصل إلى حوالي 22 % من إجمالي العاملين في المحافظة.

كما تعد الزراعة من الأنشطة الرئيسية لسكان المحافظة، حيث تحتوي المحافظة على حوالي 40 سد وحاجز مائي، وخزان حصاد مياه تسهم في تعزيز الأنشطة الزراعية في المحافظة. كما تضم المحافظة الكثير من الكوادر الفنية العاملة في مكاتب الزراعة، حيث تشير الاحصائيات[17] إلى تواجد أكثر من 255 مهندس ومرشد زراعي يعملون في المجمعات والمراكز الزراعية في المحافظة. وتساهم المحافظة في إنتاج المحاصيل الزراعية على المستوى الكلي بصورة جيدة (جدول 2)، وأهم محاصيلها الزراعية الخضروات والحبوب والاعلاف والفواكه، حيث تبين الإحصاءات[18] الزراعية أن المحافظة تساهم بحوالي 12.73 % من إنتاج الخضروات في اليمن لتحتل بذلك المركز الثاني بعد محافظة ذمار ، وبزيادة 12 % عن انتاجها للعام 2020، فيما يمثل إنتاجها من الحبوب حوالي 4.46 % من الإنتاج الكلي للحبوب في اليمن، و بزيادة 22 % عن انتاجها للعام 2020، وتساهم بحوالي 4.42 % من إنتاج الأعلاف، و بزيادة 29 % عن انتاجها للعام 2020، كما أن المحافظة تنتج 0.74 % من انتاج اليمن من المحاصيل النقدية منها القهوة التي يتم انتاجها في مناطق في المواسط، الشمايتين، وبنسبة قليلة في المعافر، والبن الحمادي يعتبر أجود أنواع البن اليمني، ويصدر خارجيا أيضا ولكن بكميات قليلة وهو ذو جودة عالية ويصدر إلى عدد من الدول،

جدول 2: مساهمة محافظة تعز في الإنتاج الزراعي في اليمن 2021

	حبوب	خضروات	فواكه	بقوليات	محاصيل نقدية	أعلاف
الكمية (طن)	39,185	147,509	22,257	303	801	97,614
%	% 4.46	% 12.73	% 2.05	% 0.28	% 0.74	% 4.42

المصدر: وزارة الزراعة والري، كتاب الاحصاء السنوي الزراعي 2021.

17 - محافظة تعز، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية .....، مرجع سبق ذكره.

18 - وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي السنوي 2021. https://agristatyemen.com/wp-content/uploads/2023/08/AgriStat_2021_A.pdf

منها الولايات المتحدة، وأوروبا [19] كما يتواجد القطاع البنكي والمصرفي في تعز بشكل كبير حيث يتواجد فرعين لكل بنك ولمعظم البنوك المحلية اليمنية، كما تتواجد مؤسسات التمويل الأصغر، والتي توفر فرص التمويل والقروض.

كما يعتبر نشاط الرعي، وتربية الحيوانات من الأنشطة السائدة في المحافظة التي تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الدخل للسكان، حيث تنتشر تربية الأبقار والماعز والضأن وبأعداد جيدة في معظم المديريات. وتأتي محافظة تعز في المركز الثاني بعد محافظة الحديدة من حيث تربية الأبقار بعدد يصل إلى أكثر من 216 ألف رأس من الأبقار في العام 2020 تمثل حوالي 12 % من الأبقار في اليمن، كما تحتوي المحافظة على حوالي 5 % من الماعز في اليمن وحوالي4 % من الضأن وخلايا النحل على التوالي في اليمن (جدول 3)[20]، كما تربي الإبل بأعداد قليلة. كما يمثل القطاع السمكي أحد الركائز الاقتصادية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، حيث تمتلك المحافظة شريط ساحلي كبير وغني بالثروة السمكية، فحتى العام 2014 كان يتواجد في المحافظة أكثر من 7 ألف قارب يعمل عليها أكثر من 15 ألف صياد [21]، إلا أن سنوات الصراع والحرب قد أثرت على القطاع وبصورة كبيرة حيث تضررت البنية التحتية للقطاع السمكي بصورة كبيرة وتم تدمير معظم مراكز الانزال السمكي في المحافظة، الأمر الذي أثر على أداء القطاع وتراجعه.

هنالك العديد من الأسواق في تعز، منها أسواق الجملة، كسوق الجملة المركزي، وسوق الجملة للفواكه في تعز وتورد اليهما البضائع، والمنتجات من عدة محافظات. وكذلك سوق البرح، ومفرق المخا التجميعيان اللذان ينشطان في موسم إنتاج البصل، والحبحب، والشمام في البرح من شهر ديسمبر حتى أخر شهر مارس وبداية أبريل، وفي المخا من بداية يناير إلى نهاية مايو. كما أن هنالك سوق المخا للأبقار والأغنام المستوردة، وسوق الشنيني للحبوب. وهنالك الأسواق اليومية، والأسبوعية تعز سوق الماشية، سوق الضباب، سوق النشمة، سوق دمنة خدير، سوق الأربعاء، سوق الخلة، سوق موزع، سوق هجدة، سوق ماوية، سوق المسراخ، سوق يفرس، سوق البرح [22] .

جدول (3) مساهمة محافظة تعز في الثروة الحيوانية في اليمن 2021

	النحل	الماعز	الابقار	الجمال	الضأن
العدد (رأس/خلية)	47,114	4,996	216,692	507,799	409,441
% من انتاج اليمن	% 4	% 5	% 12	% 1	% 4

المصدر: وزارة الزراعة والري، كتاب الاحصاء السنوي الزراعي 2021.

19 - https://coffeebi.com/2020/09/22/coffee-arabica-the-identity-of-yemen/
20 - وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي السنوي 2021. https://agristatyemen.com/wp-content/uploads/2023/08/AgriStat_2021_A.pdf
21 - محافظة تعز، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية .....، مرجع سبق ذكره.
22 - المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/tursmses/streets/

الموارد الكامنة في المحافظة

تصوير: أمة الرحمن العفوري

تمتلك محافظة تعز الكثير من الموارد الكامنة، والتي لم تستغل بشكل كامل في الوقت الراهن، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة في الفترة القادمة في حال استغلالها بصورة جيدة، وأهم تلك الموارد هي:

- **الموارد البشرية:** حيث تشير التقديرات إلى وصول عدد السكان في المحافظة إلى قرابة 3.5 مليون نسمة وبالتالي زيادة عدد القوى العاملة التي يمكنها العمل، كما تتميز الموارد البشرية في محافظة تعز عن غيرها من المحافظات اليمنية بارتفاع مستوى التعليم العام أو المهني أو الجامعي، حيث تشير البيانات المتاحة إلى تواجد حوالي 14 معهد فني وتقني في المحافظة في العام 2014 موزعة في 11 مديرية، تستوعب حوالي 10 ألف طالب وطالبة، إلى جانب جامعة تعز والتي تضم 9 كليات للعلوم الطبي والهندسية والإنسانية و10 مراكز بحثية متنوعة [23].
- **البيوت التجارية والصناعية في المحافظة:** حيث تضم محافظة تعز أكبر مجموعة صناعية وتجارية في اليمن (مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاءه)، وبيوت تجارية أخرى تمتلك رأس مال وطني قادر على الاستثمار في كل المجالات، والتي تتواجد في محافظات يمنية أخرى، ويمكن أن تمثل هذه البيوت التجارية والصناعية حجر الزاوية في تنمية المحافظة في حال توفر بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة وملائمة.
- **الموارد الزراعية:** تمتلك المحافظة مساحات زراعية واسعة تمتاز بخصوبة أراضيها وعطائها الوافر، حيث تأتي المحافظة في الترتيب السادس من حيث المساحة المزروعة من بين محافظات الجمهورية، وتعتبر الزراعة غير مستغلة بشكل كامل في المحافظة، وبالأخص في منطقتي موزع، والوازعية.
- **الموارد السمكية:** تطل بعض أجزاء المحافظة على ساحل البحر الأحمر مما يوفر فرص الاستثمار في مجال صيد الأسماك والإحياء البحرية، واستزراع وتربية الأسماك والأحياء البحرية، وإقامة صناعات تعليب المنتجات السمكية.
- **الموارد الصناعية،** مثل صناعة الإسمنت والصناعات الغذائية مما يحقق فرص الاستثمار في مجال التصدير والتغليف والتبريد وغيرها.
- **الموارد المعدنية:** مثل النحاس، النيكل، الكوبلت، والحديد ومجموعة من المعادن اللافلزية منها: الرخام والحجر الجيري والجبس الذي يدخل في صناعة الاسمنت والزجاج البركاني وغيرها ومجموعة من عناصر البلاتينيوم. كما ذكر بعض المشاركين في الدراسة الميدانية إمكانية توفر الغاز الطبيعي، والنفط على الشريط الساحلي، والجزر.
- **الطاقة المتجددة** هنالك إمكانية لاستغلال الرياح في باب المندب ، بحسب دراسات سابقة للبنك الدولي، كما يمكن استغلال طاقة التيارات المائية في البحر في ذباب ومنطقة باب المندب [24].
- **الموارد السياحية:** تتميز المحافظة بتنوع ثقافي، وجغرافي بتوفر المناطق الأثرية، والتضاريس المتنوعة الجبلية، والشواطئ السياحية.
- برامج الدعم المقدمة من الجهات المانحة والمنظمات الأجنبية.

23 - محافظة تعز، مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعز 2023 – 2025.
24 - Al-Mokha 60 MW Wind Farm Project (MWFP), WB; https://shorturl.at/bdes3

ولاستغلال تلك الموارد وغيرها من الموارد الاقتصادية التي تزخر بها المحافظة، يقترح المشاركون في الدراسة الميدانية ضرورة بناء قدرات كوادر السلطة المحلية، وتوفر الدعم الفني، والمالي لإعداد الدراسات الفنية، والجدوى الاقتصادية لاستغلال تلك الفرص. وكذلك يقترحون توفير الدعم المادي لإعادة اعمار، وتأهيل البنى التحتية الضرورية لاستقطاب الاستثمارات واستغلال

كما أن هنالك فرص استثمارية يمكن تسويقها تتمثل في الطاقة الكهربائية المتجددة، كالرياح والطاقة الشمسية، بالإضافة الى تدوير المخلفات.

بحسب إفادة أحد منتسبي المجتمع المدني - محافظة تعز

الفرص المتاحة. كما يجب حصول السلطة المحلية على التفويض اللازم من المركز للقيام بالشراكة مع القطاع الخاص، لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية الرئيسية. كما يجب توفر جهة، أو جهاز متخصص من فنيين، وقطاع خاص لتقديم المشورة، وصياغة أوراق السياسات لاتخاذ قرارات صحيحة لما فيه مساعدة المحافظة على الشروع في التنمية الاقتصادية. كما يجب بناء إطار الحكم الرشيد المحلي، وتفعيل الأدوات الرقابية، واشراك المجتمع المحلي في التخطيط، والرقابة على البرامج التنموية، والاهتمام بالتعليم بما يخدم متطلبات سوق العمل، والاستثمار في استقطاب، وتأهيل الشباب.

الفرص الاقتصادية والاستثمارية الحالية

حدد المشاركون في الدراسة الميدانية العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات في محافظة تعز. وتشمل هذه:

- الزراعة ومصايد الأسماك: ويتمثل ذلك في زراعة الأراضي الخصبة، وتطوير سلاسل القيم الزراعية، وتطوير ممارسات صيد الأسماك المستدامة، بالإضافة إلى تربية الأحياء البحرية.
- السياحة: حيث يمكن الاستفادة من التراث الثقافي الغني للمحافظة، والمناظر الطبيعية الخلابة، والشواطئ المتنوعة لجذب الاستثمارات السياحية.
- الصناعات التحويلية: من خلال إنشاء مصانع جديدة، أو التوسع في المصانع القائمة في القطاعات الرئيسية مثل مواد البناء، والصناعات الغذائية، والصناعات الخفيفة.
- تطوير البنية التحتية: يمكن أن يؤدي تطوير البنية التحتية الأساسية، وتوسيعها مثل ميناء ومطار المخا، وشبكات الطرق إلى جذب الشركات اللوجستية وشركات النقل.
- التوسع الحضري: حيث يمكن للتنمية الحضرية المخططة والمستدامة في المناطق

الرئيسية مثل منطقة المخا أن تحفز النمو الاقتصادي وتجذب استثمارات متنوعة.

- الطاقة والمياه: يمكن للاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، فضلاً عن تقنيات إنتاج المياه مثل حصاد الضباب، أن تلبي الاحتياجات المحلية وتجذب الشركات التي تركز على الاستدامة.

وعلى الرغم من هذه الثروة من الفرص، هناك العديد من التحديات التي تعيق استغلالها حاليًا، حيث حدد المشاركون في الدراسة الميدانية ما يلي:

- عدم تحديد الأولويات من قبل السلطة المحلية: حيث أن جهود تشجيع الاستثمار محدودة، حيث أن اهتمام السلطة المحلية حاليا لا يركز بشكل كامل على استغلال الفرص الاقتصادية الواعدة.
- البنية التحتية المتضررة: يشكل الدمار الواسع النطاق للبنية التحتية بسبب الصراع عائقًا كبيرًا أمام الاستثمار، وتوسيع النشاط الاقتصادي.
- بيئة استثمارية غير جذابة: إن الوضع الأمني الحالي غير المستقر، وإغلاق الطرق، وارتفاع تكاليف النقل، وانعدام الثقة في المؤسسات المحلية يردع المستثمرين المحتملين.
- تردد القطاع الخاص: لا يزال القطاع الخاص متردداً بسبب التحديات المذكورة أعلاه، وبسبب محدودية الوصول إلى الموارد الضرورية.

للتغلب على هذه العقبات وإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للمحافظة، هناك عدة إجراءات حاسمة ضرورية:

- بناء السلام والأمن: إن إنهاء الصراع وضمان الاستقرار شرطان أساسيان لجذب المستثمرين، واستئناف النشاط الاقتصادي.
- إعادة تأهيل البنية التحتية: إن إعادة بناء وتحديث الطرق، وشبكات الكهرباء، وشبكات المياه، والمؤسسات العامة أمر ضروري لخلق بيئة ملائمة للأعمال.
- تنمية الموارد البشرية: الاستثمار في التعليم الفني والمهني من خلال المعاهد والجامعات المتخصصة سيزود القوى العاملة بالمهارات اللازمة.
- التخطيط والتطوير الحضري: سيؤدي تنفيذ خطط حضرية محددة جيدًا للمناطق الرئيسية مثل منطقة المخا إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار والنمو.
- تحسين الحوكمة والشفافية: سيؤدي تحديث السلطة القضائية، وتبسيط العمليات الحكومية من خلال الرقمنة، وتعزيز الشفافية، إلى بناء الثقة وجذب المستثمرين.
- الدعم الفني ودراسات الجدوى: إن تقديم المساعدة الفنية، وإجراء دراسات شاملة للفرص المتاحة سوف يؤدي إلى توجيه المستثمرين وتخفيف المخاطر.

ومن خلال معالجة هذه التحديات وتنفيذ التدابير اللازمة، تستطيع محافظة تعز تحويل مواردها الوفيرة وقطاعاتها الواعدة إلى مركز اقتصادي مزدهر، يجذب الاستثمار، ويخلق فرص العمل، ويعزز التنمية المستدامة.

المنشآت الاقتصادية القائدة في المحافظة

تحتوي محافظة تعز العديد من المنشآت الاقتصادية القائدة سواءً على مستوى المحافظة أو على مستوى اليمن ككل، حيث يمكن لهذه المنشآت المساهمة في إحداث تحول اقتصادي وتنموي كبير على مستوى المحافظة في حال استغلالها بصورة اقتصادية كاملة ومستدامة، وأهم تلك المنشآت هي:

- **محطات الطاقة الكهربائية:** حيث تتواجد في الوقت الراهن المحطة الكهربائية البخارية في المخا والتي تقدر طاقتها التوليدية بحوالي 160 ميقا وات وتستخدم الوقود الثقيل (المازوت) في عملية التشغيل، ويمكن في حال تنفيذ أعمال الصيانة اللازمة لها وتوفر الوقود أن تغطي جزء كبير من احتياجات المحافظة من الطاقة الكهربائية، إلى جانب استكمال تنفيذ مشروع مزرعة الرياح الكهربائية المدعوم من البنك الدولي وبقدرة توليدية تصل إلى 60 ميقاوات.
- **ميناء المخا التجاري،** والذي يعد من أهم وأقدم الموانئ اليمنية، وكان الميناء الرئيس لتصدير القهوة اليمنية والتي أخذت أسمها العالمي (الموكا) من هذا الميناء، ويتميز بقربه من الممر الدولي بمسافة 6 كيلومترات تقريبا ويربط بين أوروبا وشرق افريقيا وجنوب اسيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى موقعة الجغرافي المتميز بالنسبة للمناطق الجنوبية والمناطق الوسطى وكل هذه المميزات جعلت منه ميناء هام واستراتيجي.
- **المطارات الدولية،** حيث يوجد في المحافظة في الوقت الراهن مطاران الأول مطار تعز الدولي والمغلق أمام حركة الطيران جراء ظروف الصراع والحرب الراهنة، ومطار المخا الجديد الذي افتتح خلال العام 2023، واللذان سيمثلان منافذ أساسية للمحافظة نحو العالم الخارجي تسهم في تنمية الحركة التجارية والاستثمارية في المحافظة.
- **مصنع البرح للإسمنت،** والذي يعد أحد المؤسسات الصناعية الهامة في المحافظة والذي يمكن أن يلعب دوراً محورياً في عملية البناء وإعادة الإعمار المستقبلية في المحافظة. حيث أفاد المشاركون أنه متوقف في الوقت الراهن جراء الحرب.
- **المنشآت الصناعية الخاصة** وبالأخص في منطقة الحوبان والتي تمثل قاعدة أساسية للصناعات التحويلية في اليمن، حيث يتم تصنيع المنتجات الغذائية والمعلبات والعصائر والبسكويت، والسمن والصابون، والمواد البلاستيكية، ويتم تصدير بعض من تلك المنتجات إلى خارج اليمن كدول أفريقية وغيرها. ويمكن أن تكون هذه المنشآت بمثابة قاطرة النمو والتنمية في تعز نظراً لحجمها الاقتصادي الكبير وتشغيلها الآلاف من الأيدي العاملة وإمكانية ربط مدخلاتها وخرجاتها بقطاعات اقتصادية عديدة على مستوى المحافظة واليمن.

أداء السلطة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية

ينظم قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000 علاقة المحافظة بالسلطة المركزية وفقاً لمبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وعلى أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار من خلال المجالس المحلية المنتخبة سواءً على مستوى المحافظة أو على مستوى المديريات، ويناط بهذه المجالس سلطات اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، وكذا الرقابة الشعبية والإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها، كما أعطى مسئولية كبيرة للمجالس المحلية المنتخبة والوحدات الإدارية لتطوير البنية التحية وتقديم الخدمات العامة [25].

يبلغ قوام المجلس المحلي في محافظة تعز 23 عضوا إضافة إلى المحافظ. غير أن هناك عدد 6 مقاعد شاغرة حاليا (3 أعضاء تم تعيينهم مدراء عموم مديريات، و1 من الأعضاء لم يحضر المجلس منذ بدء عمله، كما أن هناك 2 أعضاء متوفين)، أي أن عدد الأعضاء الحالي للمجلس هو 17 عضو إضافة إلى المحافظ. ونظرا لحالة الحرب المستمرة في محافظة تعز منذ العام 2015 فقد غادر أغلب أعضاء المجلس من المحافظة ولم يعد هناك سوى 4 أعضاء فقط داخل المحافظة وهو ما أدى إلى تعطيل أعمال المجلس وعدم قيامه بمهامه وكذلك تعطل أعمال الهيئة الإدارية للمجلس المحلي، وأصبح العمل مركز بشكل أساسي على المحافظ، ووكلاء المحافظة والمكاتب التنفيذية. وبالنسبة للمكاتب التنفيذية فهي أيضا غير قادرة على القيام بمهامها بشكل طبيعي في المحافظة نتيجة التدمير الكلي والجزئي لبعض مقراتها، الا أنها اضطرت لاستئجار مكاتب بديلة مما يضيف عليها عبئ مالي، ويقلل من أدائها [26].

تجدر الإشارة إلى أن محافظة تعز شهدت أعنف المواجهات المسلحة مقارنة ببقية المحافظات ولا يزال الصراع المسلح منذ 2015 مستمرا حتى الآن، ويزاد تعقيد الوضع في تعز نظرا لتعدد القوى المتصارعة داخل المحافظة والتي تحاول بسط نفوذها على أجزائها نظراً لأهمية موقعها الجغرافي بإشرافها على باب المندب والشريط الساحلي الغربي بالقرب من أهم الممرات المائية في العالم، ولأنها تحوي مقرات أكبر المجمعات الصناعية في اليمن.

24 - وزارة الشئون القانونية، قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000. https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11696

25 - مؤسسة بيرغهوف ومنتدى التنمية السياسية، الحكم المحلي في اليمن، منصة دراسات ومراجع، (موقع على شبكة الانترنت) https://yemenlg.org/ar/governorates/%D8%AA%D8%B9%D8%B2/

التحديات التي تواجهها المحافظة

ان محافظة تعز تعاني من صراع طويل الأمد، ومن مجموعة هائلة من العقبات التي تعيق تقدمها. وفيما يلي بعض التحديات الأكثر إلحاحا:

- **الصراع وعدم الاستقرار**
  - أدى الصراع المستمر إلى تقسيم المحافظة، وعرقلة الاستقرار، وخلق بيئة معادية للاستثمار. وهذا سبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع تكاليف المعيشة.
  - تعاني السلطة المحلية، التي تعتمد بشكل كبير على الدعم المركزي غير المنتظم، من محدودية مواردها المالية، مما يعوق قدرتها على تشغيل البنية التحتية والاستثمار في المشاريع العامة.
- **البنية التحتية المعطلة**
  - بعد أن دمرتها الحرب، أصبح جزء كبير من البنية التحتية لا يعمل، والسلطات المحلية لا تملك الموارد لإصلاحها مما أدى الى عدم كفاية توفير الخدمات الأساسية.
  - البنية التحتية الضعيفة للاتصالات، التي تعتمد في معظمها على الشركات غير الحكومية، وهي معرضة للانقطاع في أي لحظة.
- **الأزمات الاقتصادية**
  - يؤدي انخفاض قيمة العملة، وارتفاع التضخم، وانخفاض القوة الشرائية إلى زيادة البؤس في حياة السكان.
  - يهاجر الأفراد الموهوبون، بحثا عن فرص أفضل، إلى مناطق أخرى في اليمن أو حتى إلى الخارج، مما يستنزف رأس المال البشري في المحافظة.
- **الحوكمة**
  - يؤدي انتشار الفساد على نطاق واسع داخل المؤسسات العامة إلى زعزعة ثقة المواطنين، مما يعيق أداءها وممارسات الشفافية فيها.
- **ندرة الطاقة والمياه**
  - أزمة الطاقة: يؤدي عدم وجود محطات حكومية عاملة إلى ارتفاع تكلفة الوصول إلى الطاقة ومحدوديتها.
  - إن الحصول على المياه، وهو محدود بالفعل، يأتي بتكلفة عالية، مما يزيد من عبء توفير نفقات المتطلبات الأساسية للمواطنين.
- **تهديدات تغير المناخ**
  - يؤدي ارتفاع المخاطر المناخية، مثل تدهور وضع الأراضي، والأضرار الناجمة عن العواصف، إلى تعريض القطاع الزراعي والبنية التحتية للخطر، مما يزيد من الضغط على الموارد المالية للمحافظة.
- **التأثيرات خارجية**
  - يضيف تدخل القوى الإقليمية في القرارات السياسية والاقتصادية والأمنية محاور أخرى من التعقيد إلى التحديات التي تواجهها محافظة تعز.

السياسات والإجراءات اللازمة لتنمية المحافظة

بناء على المراجعة المكتبية، والدراسة الميدانية، هنالك مصفوفة من المقترحات والتوصيات لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، موجهة للسلطات المركزية، ولتعزيز السلطة المحلية، ولتعزيز دور القطاع الخاص، ولتعزيز دور المرأة بالاستفادة من المانحين والمنظمات الدولية، وهي كالتالي:

م	السياسات والإجراءات	الأولويات	الجهة المعنية بالتنفيذ
1	السياسات والإجراءات اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادي	• فتح الطرقات الرئيسية وإتاحة حرية التنقل بين المحافظة والمحافظات الأخرى وانهاء الحصار وحل أسباب الصراع. • عمل برامج إرساء السلام الاجتماعي، وتوحيد المؤسسات، وحل المشاكل المترتبة على ذلك في المدينة، والساحل. • توسيع صلاحية السلطة المحلية بما يحقق دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. • صرف حصة المحافظة من الدعم المركزي، وزيادة حجم الدعم المقدم بناءً على عدد السكان الكبير. • استكمال بناء، وتأهيل مطار وميناء المخا الجديد كمنافذ دولية للمحافظة. • زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية خاصة من المصادر المتجددة كالطاقة بالرياح في المخا، والطاقة الشمسية. • تفعيل الجهاز المركزي للرقابة على مستوى المحافظة.	السلطة المركزية
		• تعزيز الاستقرار الأمني والمجتمعي في المحافظة وبصورة تسهم في إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للقطاع الخاص والمجتمع المدني. • تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة والمعدة بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. • إعادة بناء وتأهيل ما تضرر من البنية التحتية والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصحة وشبكة الطرقات. • الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني وتطوير برامجه، ورفع طاقته الاستيعابية وكفاءته التدريبية. • تذليل الصعوبات ومنها صيانة الطرقات، وتحسين بيئة	السلطة المركزية + السلطة المحلية

		الاستثمار، وإزالة تخوفات المستثمرين. ● استكمال تنفيذ مشروع مدينة حمد الطبية. ● استكمال مشروع محطة تحلية المياه في مدينة المخا. ● استكمال مشروع توليد الكهرباء بقدرة 160 ميجاوات بطاقة الرياح في الساحل. ● توفير الموارد، والإمكانات لتدوير المخلفات. ● عمل برامج لمواجهة المخاطر والتهديدات الناتجة عن التغيرات المناخية.	
2	السياسات والإجراءات اللازمة لبناء قدرات السلطة المحلية	● العمل على استعادة نشاط المكاتب التنفيذية في مقراتها في مختلف المديريات وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. ● تدريب وتأهيل المؤسسة الأمنية ورفع كفاءتها بما يساهم في بسط الأمن والتعامل مع جميع المشكلات الأمنية بمهنية وحرفية عالية. ● ادخال التقنيات الحديثة في العمل وبناء قدرات كوادر السلطة المحلية لتمكينها على مستوى المحافظة والمديرية لأداء وظائفها التنموية. ● مراجعة المهام الوظيفية، وتنسيقها بين المكاتب الحكومية المختلفة، والتأكد من عدم التداخل. ● تعزيز التعلم المؤسسي داخل المؤسسات من خلال التوثيق، ومراجعة الإنجاز، والتحسين المستمر للأداء. ● تأسيس مركز بيانات أو وحدة معلومات وربط المكاتب التنفيذية والمديريات عبر استخدام البرامج والأنظمة الحديثة. ● معالجة مشكلة تضخم الهيكل الوظيفي في المكاتب الحكومية، ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في الأداء. ● تبني سياسية التدوير الوظيفي، والتقاعد واستقطاب الكوادر الشابة، الكفؤة. ● تفعيل دور الرقابة المجتمعية بإنشاء مجالس القرى، وتفعيل دورها في اتخاذ القرار التنموي.	السلطة المحلية

3	السياسات والإجراءات لتحسين الموارد	• تطوير وتحسين آليات ووسائل التحصيل للموارد المالية المحلية المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية. • السماح للسلطة المحلية بالوصول إلى موارد مالية مستدامة وتطويرها على المستوى المحلي، وانفاقها على المجالات التنموية في المحافظة. • توحيد الأوعية الإيرادية عبر تأسيس بوابة ونفاذة واحدة، ومن خلال الربط الشبكي باستخدام البرامج وأنظمة التقنية الحديثة. • منح السلطات المحلية صلاحية الوصول إلى التمويل من الجهات الدولية المانحة وبصورة مباشرة لتغطية الاحتياجات الإنسانية في المحافظة. • توجيه برامج الدعم المقدمة من الجهات المانحة والمنظمات الأجنبية نحو التنمية المستدامة بما يتفق مع أولويات المحافظة. • تشغيل المؤسسات الإيرادية كالميناء والمطار ومصنع اسمنت البرح. • تفعيل أجهزة الرقابة والمسائلة الرسمية والمجتمعية.	السلطة المحلية
4	السياسات والإجراءات لتعزيز دور القطاع الخاص	• إعادة إحياء المجلس الاقتصادي المحلي في المحافظة أو تأسيس مجلس شراكة اقتصادي يضم القطاع الخاص، وبصورة تسهم في دعم وتوسيع وتطوير هيئات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وإشراكها في عملية التنمية. • اشراك القطاع الخاص، ومؤسساته كالغرفة التجارية المشاركة في وضع الرؤى، والتخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ للتنمية المحلية، وتقديم الخدمات الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تقديم هذه الخدمات. • تحسين الجانب الأمني، ومنع الابتزاز والجبايات المالية خارج القانون والبنود الإيرادية الرسمية. • وضع خطة للتعافي التدريجي عن طريق تأسيس شراكة حقيقة مع القطاع الخاص. • تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات الصناعية، والزراعية،	

27 - يقترح المشاركون امكانية زيادة تعليم البنات من خلال توفير كادر تدريس نسائي في مراحل التعليم المختلفة.

		والمعدنية الخاصة، من خلال عمل المسوحات واستكشاف الفرص الاستثمارية. ● زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية خاصة من المصادر المتجددة كالطاقة بالرياح في المخا، والطاقة الشمسية. ● إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات في مجالات التعليم الفني (معاهد، وجامعات متخصصة)، الاتصالات، وشبكة الانترنت، والطاقة المتجددة، والسياحة. ● دعم القطاع الزراعي وتحسين سبل تسويق منتجاته وتأهيله لتصدير المنتجات محلياً وخارجياً، وتوفير البذور والأسمدة بأسعار مناسبة. ● الاستثمار في الصناعات الغذائية القائمة على المنتجات الزراعية والحيوانية كالحبوب والالبان والاجبان. ● توسيع رقعة زراعة البن ودعم مزارعيه بشبكات الري والمعدات اللازمة لزيادة انتاجها وتصديرها إلى الخارج. ● الاستثمار في إنشاء الثلاجات المركزية لحفظ المنتجات الزراعية الموسمية. ● اعادة تشغيل الاستثمارات، والمصانع المتوقفة الخاصة والعامة، من خلال عرض سياسات تحفيزية للمستثمرين. ● استكشاف الثروات الطبيعية في المحافظة والتنسيق مع الجهات الحكومية في عمل المسوحات وتسويق المشاريع الاستكشافية للقطاع الخاص.	السلطة المحلية + القطاع الخاص
5	السياسات والإجراءات لتحسين وضع المرأة والفئات الأضعف	● والمعدنية الخاصة، من خلال عمل المسوحات واستكشاف الفرص الاستثمارية. ● زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية خاصة من المصادر المتجددة كالطاقة بالرياح في المخا، والطاقة الشمسية. ● إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات في مجالات التعليم الفني (معاهد، وجامعات متخصصة)، الاتصالات، وشبكة الانترنت، والطاقة المتجددة، والسياحة. ● دعم القطاع الزراعي وتحسين سبل تسويق منتجاته وتأهيله لتصدير المنتجات محلياً وخارجياً، وتوفير البذور والأسمدة بأسعار مناسبة.	

		• الاستثمار في الصناعات الغذائية القائمة على المنتجات الزراعية والحيوانية كالحبوب والالبان والاجبان. • توسيع رقعة زراعة البن ودعم مزارعيه بشبكات الري والمعدات اللازمة لزيادة انتاجها وتصديرها إلى الخارج. • الاستثمار في إنشاء الثلاجات المركزية لحفظ المنتجات الزراعية الموسمية. • اعادة تشغيل الاستثمارات، والمصانع المتوقفة الخاصة والعامة، من خلال عرض سياسات تحفيزية للمستثمرين. • استكشاف الثروات الطبيعية في المحافظة والتنسيق مع الجهات الحكومية في عمل المسوحات وتسويق المشاريع الاستكشافية للقطاع الخاص.	السلطة المحلية

تصوير: أمة الرحمن العفوري

خطوات عملية نحو التنمية المستدامة

تصوير: مجاهد حمود

لقد شخصت الدراسة بشكل واضح؛ الواقع الاقتصادي، والتحديات التنموية التي تواجهها محافظة تعز وصولا إلى استكشاف الفرص ذات الأولوية لأحداث تنمية مستدامة في المحافظة.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق بصورة مباشرة إلى أهم الفرص الممكنة لإحداث تحول حقيقي وعاجل في اقتصاد محافظة تعز، وبما ينعكس بصورة إيجابية على حياة المواطنين والوضع الاقتصادي والتنموي في المحافظة.

وسوف نركز على فرص في ثلاث قطاعات ذات ميزة تنافسية تمتلكها المحافظة، مع التأكيد بأن هناك مقومات رئيسية أخرى يمكن البناء عليها لتحقيق نتائج إيجابية خلال فترة قصيرة ومتوسطة.

الفرص	مقومات النهوض في هذا المجال	الاستثمارات المطلوبة
الصناعات المعدنية والانشاءات والبناء.	➤ واجهت تعز، اليمن، التي كانت ذات يوم مركزًا صناعيًا مزدهرًا، تحديات هائلة بسبب الصراعات الأخيرة. ومع ذلك، تمتلك المدينة إمكانات هائلة للنمو الصناعي، لا سيما في المخا، وهو موقع استراتيجي مع إمكانية الوصول إلى ميناء رئيسي وموارد زراعية هائلة. إن إنشاء مجمع صناعي في المخا يمكن أن يكون حافزاً لخلق فرص العمل وتعزيز التنمية وتنشيط اقتصاد تعز. ➤ توفر المنتجات الزراعية، وتنوع خامات المواد الصناعية والإنشائية في محافظة تعز.	➤ **إنشاء مجمع صناعي في تعز - بالمخا يركز على التالي:** ● **تجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية:** حيث تشتهر محافظة تعز بالبن، وتشتهر مدينة المخا بتصدير القهوة وغيرها من المنتجات الزراعية. ومن الممكن أن يضم المجمع الصناعي مرافق لمعالجة هذه المنتجات، وتعبئتها، وتصديرها، مما يضيف قيمة لها ويزيد من قابليتها للتسويق. ● **الصناعات الخفيفة:** يمكن إنشاء صناعات مثل إنتاج الملابس، وصناعة الأثاث، وتجميع الإلكترونيات، وذلك باستخدام الموارد المحلية وخلق فرص العمل. ● **تصنيع الأدوية والمعدات الطبية:** إنشاء مرافق لإنتاج الأدوية، والمعدات الطبية الأساسية، يمكن أن يحسن الوصول إلى الرعاية الصحية ويقلل الاعتماد على السلع المستوردة. ● **إنتاج مواد البناء:** يمكن أن يضم المجمع مصانع لإنتاج الأسمنت، والطوب، ومواد البناء الأخرى بالاعتماد على توفر المواد الأولية في المحافظة، مما يدعم قطاع البناء المتنامي وتسهيل تطوير البنية التحتية.

		● إنتاج الطاقة المتجددة: الاستثمار في الطاقة الشمسية، وتوليد طاقة الرياح يمكن أن يوفر مصدراً مستداماً للكهرباء للمجمع الصناعي والمناطق المحيطة به. ➤ **تنفيذ المجمع الصناعي يمكن أن يتم بـ:** ● الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يمكن للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص الاستفادة من الموارد، والخبرات، وضمان استدامة المشروع على المدى الطويل. ➤ **ويمكن أن يسهم هذا المجمع بالتالي:** ● خلق فرص العمل المباشرة في الانشاءات، والإنتاج، والإدارة، وغير المباشرة في مجالات النقل، والخدمات اللوجستية، والصناعات ذات الصلة. ● سيعمل هذا المجمع الصناعي على تنويع القاعدة الاقتصادية في المحافظة. تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية والمعدات الطبية، مواد البناء، والطاقة. زيادة الإيرادات للمحافظة والحكومة جراء التصدير للمنتجات الى الأسواق الخارجية. ● سيتطلب المجمع اختيار وتحديد منطقة المجمع الصناعي، تطوير البنى التحتية كالطرق، ومرافق معالجة المياه. ● سيتطلب المشروع قوة عاملة ماهرة. وسيتم إنشاء برامج تدريبية لتزويد اليمنيين بالمهارات اللازمة، وتعزيز نقل المعرفة والتقدم التكنولوجي. ➤ **المتطلبات الأساسية للاستثمار** ● إجراء دراسات جدوى تتضمن تقييم الطلب في السوق، وتحديد المخاطر والمكافآت المحتملة، ووضع خطة عمل.

		● توفر الدعم الحكومي، على المستوى المركزي، والمحلي. فمشاركة الحكومة ستوفر الدعم السياسي والمالي، وتسهل تطوير البنية التحتية، وتتغلب على العقبات التنظيمية. ● الشراكة مع الشركات العالمية ذات الخبرة، لتخفيف المخاطر، وتوفير التكنولوجيا والخبرة، والمساعدة في تسويق المنتجات. ● وضع خطة بيئية شاملة تضمن الامتثال للمعايير البيئية الدولية. ● الاستثمار في التدريب والتعليم الفني، لتزويد العمال اليمنيين بالمهارات اللازمة لتشغيل المصانع بكفاءة. ● تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة لبناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة. ➤ **إعادة تشغيل المصانع في تعز، اليمن: خلق فرص العمل وتعزيز التنمية** ● الأهداف المتوقعة ○ خلق فرص العمل للعمال المحليين، وخاصة للذين فقدوا وظائفهم بسبب إغلاق تلك المصانع. ○ تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإنتاج، والإيرادات. ○ تطوير البنية التحتية المرتبطة بالنشاط الصناعي كالطرق، والكهرباء، والمياه. ○ تنمية مهارات للعاملين لتعزيز مهاراتهم وتلبية احتياجات المصانع التي كانت متوقفة. ○ ادخال التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة، وإنتاجية المصانع. ○ الحرص على تطبيق ممارسات صديقة للبيئة في المصانع المعاد تشغيلها.

		➤ خطة التنفيذ سيتم تنفيذ عملية إعادة التشغيل على مراحل: ● **المرحلة الأولى:** التقييم والتخطيط ○ إجراء تقييم شامل للمصانع المغلقة، بما في ذلك حالتها، ومعداتها، واحتياجاتها من القوى العاملة. ○ وضع خطة مفصلة لإعادة التشغيل، مع تحديد الموارد اللازمة، وخيارات التمويل، والجدول الزمني للتنفيذ. ○ البحث عن التمويل اما من المستثمرين أو/والمنح الحكومية، المانحين. ● **المرحلة الثانية:** إعادة التأهيل والإصلاح ○ إصلاح وإعادة تأهيل البنية التحتية للمصانع، ومعداتها، وآلاتها. ○ تأمين مصادر المواد، والمعدات، اللازمة لضمان التشغيل. ○ تنفيذ تدابير حماية البيئة وتبني ممارسات مستدامة. ● **المرحلة الثالثة:** التوظيف والتدريب ○ اعادة توظيف العمال المؤهلين من المجتمع المحلي / أو توظيف جدد. ○ توفير برامج تدريبية لتأهيل العاملين بالمهارات اللازمة لتشغيل المصانع المتوقفة/ أو إقامة شراكات مع ○ مؤسسات التدريب المهني والجامعات لتطوير وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة. ● **المرحلة الرابعة:** الإنتاج والتسويق ○ استئناف الإنتاج تدريجياً في المصانع التي أعيد تشغيلها. ○ وضع استراتيجيات لتسويق، وبيع منتجات المصانع محلياً، واقليمياً.

		○ إقامة شراكات مع الشركات، والمنظمات المحلية/الدولية لإنشاء نظام بيئي داعم للقطاع الصناعي الذي تم تشغيله. ● **النتيجة المتوقعة لمحافظة تعز** ○ خلق آلاف فرص العمل والحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي في تعز. ○ المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي، والتنمية. ○ تعزيز القدرة الصناعية والتنافسية. ○ تعزيز استدامة الاقتصاد المحلي. ○ تعزيز السلام والاستقرار من خلال توفير فرص الازدهار الاقتصادي.
التعليم	➤ تتميز الموارد البشرية في محافظة تعز عن غيرها من المحافظات اليمنية بارتفاع مستوى التعليم العام أو المهني أو الجامعي، حيث تشير البيانات المتاحة إلى تواجد حوالي 14 معهد فني وتقني في المحافظة في العام 2014 موزعة في 11 مديرية، وكانت تضم تستوعب حوالي 10 ألف طالب وطالبة، إلى جانب جامعة تعز والتي تضم 9 كليات للعلوم الطبي والهندسية والإنسانية و10 مراكز بحثية متنوعة.	➤ **إنشاء جامعة تقنية في تعز لخلق فرص العمل وتعزيز التنمية** ○ تمتلك محافظة تعز، المقومات، والقدرة على أن تصبح مركزا مزدهرا للتعليم والابتكار، لكنها تفتقر حاليا إلى مؤسسة مخصصة تركز على التدريب الفني والمهني. إن إنشاء جامعة بوليتكنك في تعز، سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص، يمكن أن يغير قواعد اللعبة بالنسبة للمحافظة، وسكانها. ● تمويل الحكومة مقابل القطاع الخاص ○ يعتمد القرار بشأن ما إذا كان ينبغي للحكومة أو القطاع الخاص إنشاء جامعة البوليتكنيك على عدة عوامل، بما في ذلك الموارد المتاحة، والخبرة والرؤية طويلة الأمد. ○ المشاركة الحكومية تتيح الوصول إلى موارد تمويل أكبر، والالتزام بالتعليم العام، وإمكانية تقديم عروض وبرامج أوسع.

	◄ تضم محافظة تعز أكبر مجموعة صناعية وتجارية في اليمن (مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاءه)، وبيوت تجارية أخرى تمتلك رأس مال وطني قادر على الاستثمار في كل المجالات، والتي تتواجد في محافظات يمنية أخرى، ويمكن أن تمثل هذه البيوت التجارية والصناعية حجر الزاوية في تنمية المحافظة في حال توفر بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة وملائمة. ◄ النهضة الصناعية تتطلب توفر الأيدي العاملة الماهرة.	لكنها ستكون مرتبطة باحتمال التدخل السياسي، والاعتماد على مخصصات الموازنة الحكومية الضعيفة. ○ مشاركة القطاع الخاص والتي ستكون أفضل في الكفاءة، والقدرة على الاستجابة بسرعة لمتطلبات السوق والمرونة في تطوير البرامج. لكنها ربما تعاني من محدودية الوصول إلى التمويل، وإمكانية اتخاذ تدابير لخفض التكاليف التي ربما تؤثر على الجودة. كما أن التركيز على الربح قد لا يعطي الأولوية للجودة، والأثر. ● ما يمكن تقديمة من خلال انشاء الجامعة ○ خلق فرص العمل، من خلال ما ستقدمه الجامعة من مجموعة واسعة من البرامج في مجالات الهندسة، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وتحليل وادارة البينات في مجال الأعمال، مما سيوفر للخريجين المهارات والمعرفة التي يحتاجونها لتأمين وظائف ذات رواتب عالية. مما سيخفف من البطالة، ويحسن مستويات معيشة المجتمع المحلي. ○ ستجذب الجامعة الطلاب من جميع أنحاء اليمن، وربما المنطقة، مما سيعزز الاقتصاد المحلي من خلال إنفاق الطلاب على السكن، والغذاء، والخدمات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم الخريجون في تطوير الأعمال والصناعات في محافظة تعز. ○ تطوير القوى العاملة الماهرة لتلبية احتياجات تعز، والقطاع الصناعي خاصة للقوى العاملة الماهرة من خلال التعليم، والتدريب العملي الذي يتطلبه سوق العمل. ○ التقدم التكنولوجي: حيث ستعمل

		الجامعة على تعزيز ثقافة الابتكار، وريادة الأعمال من خلال تشجيع البحث والتطوير في مختلف المجالات. مما سيؤدي إلى تطوير تقنيات وحلول جديدة للتحديات المحلية. ○ تستوفر الجامعة للأفراد، وخاصة الشباب والنساء، الفرصة لاكتساب مهارات ومعارف قيمة، مما يؤدي إلى آفاق وظيفية أفضل وتحسين الوضع الاجتماعي في المحافظة. ● إضافات يجب أخذها بعين الاعتبار ○ الشراكة، و/أو التعاون مع الجامعات والمؤسسات الدولية، لتوفير الخبرات والموارد، وفرص التبادل الأكاديمي القيمة. ○ الاستدامة: يعد تطوير نموذج تمويل مستدام أمرًا بالغ الأهمية لضمان نجاح الجامعة على المدى الطويل. ○ المشاركة المجتمعية: يعد التعامل مع الشركات، والأسواق، والمجتمعات المحلية أمرًا هامًا لفهم احتياجاتهم وتصميم البرامج وفقًا لذلك. ومن خلال التخطيط لهذه الجامعة وتنفيذها بعناية، يمكن لمحافظة تعز ترسيخ مكانتها كمركز رائد للتعليم الفني والمهني، والمساهمة بشكل كبير في تنميتها ورفاهية مواطنيها.

قطاع النقل	➤ يوجد في المحافظة في الوقت الراهن مطاران الأول مطار تعز الدولي والمغلق أمام حركة الطيران جراء ظروف الصراع والحرب الراهنة، ومطار المخا الجديد الذي افتتح خلال العام 2023، والتي ستمثل منافذ أساسية للمحافظة نحو العالم الخارجي تسهم في تنمية الحركة التجارية والاستثمارية في المحافظة. ➤ يوجد في تعز ميناء المخا التجاري، والذي يعد من أهم وأقدم الموانئ اليمنية، وكان الميناء الرئيس لتصدير القهوة اليمنية والتي أخذت أسمها العالمي (الموكا) من هذا الميناء	➤ تطوير ميناء المخا، ومطار المخا ● الأهمية ○ لطالما كانت تعز، اليمن، مفترق طرق استراتيجي للتجارة والسفر. ولقد لعب ميناءها ومطارها دورًا حيويًا في ربط المدينة ببقية العالم، لكن سنوات الصراع والإهمال كان لها أثرها السلبي عليهما. والآن، هناك جهد متجدد التطوير مراكز النقل الحيوية المتاحة في تعز، وتحويلها إلى مراكز دولية رئيسية للتجارة، والسفر. ● فوائد التطوير ○ خلق فرص العمل في مجالات البناء، والسياحة، والخدمات اللوجستية، وغيرها من القطاعات. ○ سيجذب الميناء البحري، والمطار أعمالاً واستثمارات جديدة، خاصة من المحافظات الشمالية مما سيعزز اقتصاد المحافظة. ○ سيؤدي التطوير إلى تحسين الطرق، والجسور، وغيرها من مرافق البنية التحتية، مما سيسهل تنقل الأفراد والبضائع. ○ سيعمل الميناء البحري والمطار الحديثين على ربط تعز بالأسواق، وتوفير فرص جديدة ستعزز التجارة والتنمية المحلية. ○ سيعمل الميناء البحري والمطار على تطوير السياحة بجذب المزيد من السياح، وسيوفر الإيرادات للمحافظة. ● سيتضمن المشروع ○ تطوير الميناء البحري: وسيشمل ذلك تعميق الميناء، وتوسيع منطقة الرصيف، وتركيب معدات جديدة لنقل البضائع.

		○ تحديث المطار: وسيشمل ذلك اكما تهيئة، وتوسيع المدرج، وبناء صالة جديدة، وتركيب أنظمة الملاحة والأمن الحديثة. ○ تحسين الوصول للميناء، والمطار: وسيشمل ذلك تطوير الطرق، والجسور، وخطوط النقل العام المؤدية اليهما. ○ تطوير مركز لوجستي: سيؤدي ذلك إلى إنشاء مواقع مركزية لتخزين البضائع، ونقلها، وتوزيعها. ○ الترويج للسياحة: سيتضمن ذلك تطوير مناطق سياحية جديدة، أو تأهيل القائم منها، وتسويق تعز كوجهة للسياح أو للمسافرين. يعد تحديث ميناء ومطار تعز مشروعًا طموحًا ولكنه قابل للتحقيق. وبدعم من الحكومة والجهات المانحة الدولية والقطاع الخاص، فإن المشروع لديه القدرة على إحداث تحول في حياة المدينة وحياة سكانها.

الملحقات

1. الشروط المرجعية.
2. ملحق 2_تحليل سوات _ تعز.
3. ملحق 3_ورشة عمل المصادقة تعز.

مركـز الدراسـات والإعـلام الاقتصـادي
أحـد أهم منظمـات المجتمـع المدني
اليمنيـة التـي تعمـل في الشـأن
الاقتصـادي والتوعيـة بالقضايـا
الاقتصاديـة وتعزيـز الشفـافيـة
والحكـم الرشـيد ومشاركة المواطنين
في صنـع القـرار، والعمـل على إيجـاد
إعـلام مهنـي ومحتـرف.

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia